الانتخابات البلدية

عبدالله السنيدي

جاء قرار مجلس الوزراء باستحداث انتخابات بلدية في المملكة خلال عام لاختيار نص أعضاء المجالس البلدية التي نص عليها نظام البلديات في اطار التطور السياسي والتنظيمي الذي تشهده المملكة والذي من شأنه تقدم المستوى الاداري وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية، ففي سنة ١٤١٢هـ تم تطوير نظام مجلس الوزراء وأصبح للوزير مدة معينة هي أربع سنوات يقضيها في منصبه مع جواز تمديدها لمدة مماثلة إذا رأت القيادة الحكيمة ان استمرار الوزير في منصبه يخدم المصلحة العامة، كما تم في نفس السنة استحداث مجلس الشورى من (٦٠) عضوا في البداية ثم من (٩٠) عضواً إلى ان أصبح عدد أعضائه (١٢٠) عضواً، كما تم ايضاً اصدار نظام للمناطق تم فيه تحديد عدد مناطق المملكة ومسمياتها والمحافظات المرتبطة بكل منها كما نص على إنشاء مجلس في كل منطقة برئاسة أميرها يختص بدراسة شئون المنطقة والتخطيط لها. كما تم في سنة ١٤٢٠هـ استحداث لجنة وزارية بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد - حفظه الله - وبرئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله والتي تهدف إلى دراسة إعادة هيكلة أجهزة الدولة وأنظمتها الادارية والمالية والتي ظهرت نتائجها خلال التشكيل الوزاري الذي تم في بداية العام الهجري ١٤٢٤هـ، كما أن قرار الانتخابات البلدية يأتي تمشياً مع ما ورد في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله - عند افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثالثة لمجلس الشورى والمتضمن التوجيه بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والتأكيد على استمرار الدولة في طريق الإصلاح السياسي والاداري ومراجعة الأنظمة وتفعيل الرقابة على الأداء الحكومي.

إن نهج الإصلاح السياسي والاداري الذي يتسم بالتأني وتعدد المراحل هو الأقرب للثبات والنجاح، فالتطور الاداري أو المشاركة الشعبية لا يمكن أن يوجدا فجأة وبدون أية مقدمات ذلك أن من شأن هذين الأمرين مراعاة العديد من الجوانب المحلية سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية ونحو ذلك، وهذا أمر يحتاج إلى المزيد من الوقت لكي يأتي الإصلاح السياسي أو الاداري وهو يتمشى مع ظروف ومتطلبات المجتمع، ولنا في كتاب الله (القرآن الكريم) أسوة حسنة فقد كان المولى عز وجل بقدرته العظيمة وعلمه القديم بالسابق واللاحق قادر على أن ينزل القرآن دفعة واحدة، ولكن رحمة من الله بخلقه وعلمه بظروفهم تتطلب أن يكون تنزيل القرآن على دفعات حتى تكون فائدته أكبر ومعالجته لشئون المجتمع أبلغ {وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً}.

إن الشورى في الإسلام والتي أمر الله بها ولاة الأمر في أي بلد إسلامي لا تتطلب شكلاً معيناً ولا أسلوباً محدداً فالعبرة بالأفعال وليس بالمظاهر والأشكال فقد يكون أسلوب الشورى عن طريق الاختيار أفضل بكثير من الشورى عن طريق الانتخاب، وذلك بسبب الظروف والمصالح الشخصية التي تصاحب في الغالب عملية الانتخاب وبالذات عندما تتضمن عملية الشورى بالاختيار أو التعيين ما تتميز به الشورى والمعاصرة وهو الاقتراح وتعدد الآراء والتصويت أو الاقتراع وهي مميزات موجودة في نظام الشورى في بلادنا فيكون بذلك قد جمع بين الحسنيين وهما حسن اختيار عضو المجلس والأخذ بمميزات الشورى المعاصرة مما يعطيه بعداً أكبر ونجاحاً أكثر، ولذلك فإن ما تم

إقراره من إجراء انتخابات جزئية لأعضاء المجالس البلدية لا ينقص من فاعلية أسلوب الاختيار بالتعيين، وإنما يعد إضافة محمودة ودعما لها، فقادة بلادنا كما قال صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية - وفقه الله - ليسوا هواة تجارب، وإنما هدفهم بهذه الخطوة تحقيق رغبات المواطنين لكون المملكة بلغت مرحلة متقدمة في التطور والتي تتطلب توسيع مشاركة المواطنين.

هذا وقد قوبلت هذه الخطوة الرائدة بترحيب المواطنين بما فيهم المسئولون والمثقفون، وذلك لمدلولاتها الكبيرة على المستوى السياسي والاجتماعي اضافة إلى ان المجالس البلدية هي التي ستحدد احتياجات المدن من المرافق والخدمات كما انها ستراقب تصرفات أمناء المدن ورؤساء البلديات وسوف تغير من ثقافة المجتمع من خلال مشاركة المواطنين في إدارة مدنهم وقراهم كما أن ذلك سوف يساعد البلديات على ابراز دورها، كما أنه سيكون له أثر ايجابي في المجال الاقتصادي للبلديات لكون هذه الخطوة سوف تساعد على تقدم مستوى الادارة والانتاج بها.